مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي
اسم الكاتب: أ.م.د. ستار جبار الجابري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6832
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي

الاستاذ المساعد الدكتور
ستار جبار الجابري(*)

المقدمة:

يعد بروز اليمين المتطرف على الساحة السياسية الأوروبية إحدى أكثر الظواهر السياسية أهمية خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم في أوروبا. وهذه الظاهرة ليست على مستوى واحد في أوروبا كلها، ذلك إنها متغيرة من دولة إلى أخرى، ومن وقت لآخر. فإذا كانت بعض الدول مثل فرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا والنمسا تواجه وضعا يؤثر بعمق على نظمها السياسية، فإن دول أخرى على العكس مثل بريطانيا واليونان والسويد ما تزال حتى الآن متجنبة هذا المد المتطرف.

فضلا عن ذلك فإن أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا وعلى الرغم من إنها تشترك بعدد من الأهداف أو الشعارات المشتركة، مثل معارضة الهجرة، ومعاداة الأجانب، وانتقاد الطبقة السياسية الحاكمة، فإنها تبدي في الوقت نفسه اختلافات غير قليلة تعوق أحيانا تقاربها على المستوى الأوروبي.

لذلك: فمنذ متى بدأ ذلك المد لليمين المتطرف في أوروبا؟ وما مظاهره الرئيسة في البلدان الأوروبية المختلفة؟ وما أسباب تلك الظاهرة؟ وما نتائجها بالنسبة للأنظمة السياسية الأوروبية وللبناء الأوروبي المشترك؟، تلك هي الأسئلة التي نحاول الإجابة عليها في بحثنا هذا.

أولا: جذور اليمين الأوروبي المتطرف المعاصر

إن وجود اليمين المتطرف في الأنظمة السياسية الأوروبية لم يكن ظاهرة جديدة، ذلك إن الفاشية والنازية والقومية المتطرفة هيمنت على أوروبا في حقبة ما بين الحربين العالميتين، ودفعتها نحو الحرب.

وخارج ألمانيا وإيطاليا واسبانيا والبرتغال تأثر عدد من البلدان في أوروبا الوسطى والشرقية بتلك الظاهرة، بل وعرفت فرنسا نفسها نشاطا كبيرا لجماعات اليمين المتطرف خلال سنوات الثلاثينيات، فضلا عن تجربة حكومة فيشي خلال حقبة الاحتلال الألماني لفرنسا ما بين ١٩٤٠–١٩٤٤.

أما المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ اليمين المتطرف في الاختفاء عمليا من الساحة

الأوروبية، باستثناء اسبانيا والبرتغال، حيث تمكن نظاما فرانكو وسالازار من الاستمرار لأسباب دولية أكثر منها محلية . إذ إن الحركات والأحزاب المنتمية لليمين المتطرف همشت في أغلب الدول الأوروبية، وهناك سببان رئيسان لهذا الرفض ، فمن جهة عدّت الأيديولوجيتان الفاشية والنازية والحركات التي جسدتهما أو دعمتهما مسؤولة بدرجة كبيرة جدا عن كارثة الحرب العالمية الثانية، ومن جهة أخرى فقد اتهمت وأدينت القوى السياسية لليمين المتطرف في البلدان التي احتلتها ألمانيا النازية، حيث انتهجت تلك القوى في أغلب الأحيان سلوكا تعاونيا مع المحتل[1].

إن ذلك التهميش لم يكن مطلقا ، لأن العديد من البلدان الأوروبية تأثرت بظواهر مختلفة ذات طبيعة متطرفة أو شعبوية، فخلال سنوات الخمسينيات وفي سياق إنهاء أزمة الاستعمار وأزمة الجمهورية الفرنسية الرابعة، شهدت فرنسا نمو حركة (بوجاديه)[2]، والتي حققت انتصارا غير متوقع في الانتخابات التشريعية في العام ١٩٥٦، وكان من بين النواب البوجاديين المنتخبين (جون ماري لوبان). وفي سنوات الستينيات، وبعد حرب الجزائر عبر اليمين المتطرف في فرنسا عن نفسه بأساليب عدة، فنظمت حركة (OAS) هجمات مظهرية للاعتراض على استقلال الجزائر. وتقدم مرشح يميني متطرف هو (جون لوي تيكسيه فينيو نكور) إلى الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٦٥، وحصل على (٥,٢٧%) من الأصوات المشاركة[3].

وفي ألمانيا سجل حزب النازية الجديدة (NPD) نجاحات انتخابية مقلقة في نهاية الستينيات أثناء حقبة التحالف الذي شهد حكم الحزبين الألمانيين الكبيرين الديمقراطي المسيحي والديمقراطي الاشتراكي معا بين عامي ١٩٦٦– ١٩٦٩، إلا إن حجم النجاح النازي لم يتجاوز حاجز الـ٥ % من الأصوات المشاركة في الانتخابات التشريعية، بما يسمح له الحصول على تمثيل برلماني داخل البوندستاج (المجلس التشريعي لجمهورية ألمانيا الاتحادية).

---

[1] جون ماركو ، اليمين المتطرف يغزو الديمقراطيات الأوروبية ، ترجمة مالك عوني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٩ ، يوليو ٢٠٠٢ ، ص ١٩٢ .

[2] حركة بوجاديه : وهي الحركة التي أسسها (بيير بوجاديه)في تشرين الثاني ١٩٥٣ ، إذ قام بتكوين (الاتحاد من أجل الدفاع عن التجار والحرفيين) ، حيث استغل المخاوف التي ظهرت مع عملية التحديث والتصنيع في فرنسا ، والتغييرات السياسية الكبيرة التي صاحبت حركة تصفية الاستعمار في المدة نفسها . وكانت المطالب أولا تتمثل بإصلاح النظام المالي ، ثم تطورت إلى انتقاد النظام السياسي برمته . وأصبحت بعد ذلك حركة عدوانية تحولت إلى معاداة الأجانب ومعاداة السامية . وحققت نجاحا في انتخابات ١٩٥٦ ، إذ حصلت على ١١،٦ % من الأصوات ، ومثلها (٥٢) عضوا في البرلمان ، ولكنها فقدت مؤيديها بسرعة ابتداءا من العام ١٩٥٨ مع عودة شارل ديغول إلى الحياة السياسية وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة .
ينظر : هدى جمال عبد الناصر ، صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينيات ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ١٠ .

[3] جون ماركو ، المصدر السابق ، ص ١٩٢-١٩٣ .

وفي اليونان تعرضت الملكية البرلمانية الهشة للملك (كونستونتين) والمتآكلة نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي لانقلاب عسكري ترك المجال بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٤ أمام دكتاتوريات العسكر الكارثية ، والتي نأت بالبلاد عن أوروبا.

أما ايطاليا فقد احتفظ حزب لليمين المتطرف دائما بتأثير انتخابي مهم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وطيلة سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، إذ حققت الحركة الاشتراكية الايطالية (MSI)، وهي حزب فاشي جديد آنذاك كان يقوده (جورجيو الميزونت) حضورا فعليا في الحياة السياسية الايطالية من خلال تحقيق نتائج لا يمكن إغفالها بشكل منتظم في انتخابات مجلس النواب تتراوح ما بين ٤،٨ % و ٨،٧ % من الأصوات المشاركة[٤].

وعلى الرغم من تأسيس العديد من أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا في المدة التي سبقت عقد الثمانينيات ، وأهمها حزب الحرية النمساوي الذي تم تأسيسه في العام ١٩٤٦، الذي يعد من أقدم الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا اليوم، ويليه حزب الشعب السويسري برئاسة (كرستوف بلوشير) الذي ظهر على الساحة السياسية في العام ١٩٧١ ، ثم حزب الجبهة الوطنية في فرنسا برئاسة (جون ماري لوبان) في العام ١٩٧٢، إلا إنها لم يكن لها تأثير انتخابي واضح في العمليات الانتخابية التي تجري في بلدانها، أو على مستوى البرلمان الأوروبي خلال تلك الحقبة، إذ أن نسبة الـ٥ % من الأصوات التي اشترطتها القوانين الانتخابية قد ألجمت اندفاعها السياسي، وعطلت من تحقيق برامجها على مستوى الشارع، وتلبية طموحات أنصارها[٥].

وعلى سبيل المثال فإن (جون ماري لوبان) لم يحصل عند ترشحه للمرة الأولى للانتخابات الرئاسية في العام ١٩٧٤ سوى على ٠،٧٥ % من الأصوات المشاركة ، كما إنه لم يشارك في الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٨١. وفي الوقت نفسه كانت البرتغال واليونان واسبانيا آخذة في وضع حد للدكتاتوريات فيها، مع الاستعداد للانضمام إلى الجماعة الأوروبية.

---

[٤] **المصدر نفسه، ص١٩٣.**

[٥] **ناظم عبد الواحد الجاسور ، أحزاب اليمين الأوروبية بين حسابات الماضي وآفاق المستقبل ، أوراق أوروبية ، العدد ٤٦ ، آب ٢٠٠٠ ، ص ٢ .**

ثانيا: صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا

شهدت سنوات عقدي الثمانينيات والتسعينيات صعودا واضحا لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، حيث أخذت هذه الظاهرة في بعض الدول بعدا ذا عواقب خطيرة على النظام الحزبي والسياسي في تلك الدول. ولعل من بين أهم الدول التي عرفت الظاهرة هي:

١- فرنسا:

بدأ صعود الجبهة الوطنية الفرنسية في الانتخابات المحلية في آذار ١٩٨٣، حيث حصل لوبان على ١١,٣ % من الأصوات في الدائرة رقم (٢٠) في إقليم باريس، ثم جاءت الانتخابات المحلية الجزئية في أيلول ١٩٨٣ التي حصلت فيها قائمة الجبهة الوطنية في إقليم (دور) على ١٦,٧ % من الأصوات، وفي إقليم (أولناي) على ٩,٣ %. وفي كانون الأول ١٩٨٣ حصل (لوبان) في الانتخابات التشريعية على ١٢% من أصوات الدائرة الثانية في (موربيهان). إلا إن النجاح غير المتوقع الذي حققته الجبهة الوطنية كان في الانتخابات الأوروبية في حزيران ١٩٨٤، إذ حققت قائمتها ١١ % من الأصوات، أي إن أكثر من ثلثي الفرنسيين أعطوا أصواتهم لليمين المتطرف.

وفي الانتخابات المحلية للمقاطعات الفرنسية التي جرت في آذار ١٩٨٥ تمكنت الجبهة الوطنية من أن تقدم عددا كبيرا من المرشحين بلغ عددهم (١٥٢١) مرشحا حصلوا على ٨,٨ % من مجموع الأصوات المشاركة ، وهو ما عجزت عنه في انتخابات آذار ١٩٨٣ حيث قدمت حينها (٦٥) مرشحا فقط، وحصلت على ٢ %.

وقد بدأ استقرار وضع الجبهة الوطنية انتخابيا في فرنسا في الانتخابات التشريعية والإقليمية في آذار ١٩٨٦، حيث طبق نظام الانتخابات الجديد على أساس التمثيل النسبي ، الذي صدر بقانون ١٧ تموز ١٩٨٥، إذ استطاعت قوائم الجبهة الوطنية في الانتخابات التشريعية أن تحصل على تأييد (٢٧٦٠٨٨٠) ناخب يمثلون ٩,٩ % من الأصوات المشتركة، وأصبح للجبهة (٣٥) نائبا في البرلمان. فضلا عن ذلك فقد حصلت الجبهة الوطنية في الانتخابات الإقليمية على ٩,٦ %، وأدخلت بذلك أكثر من (١٣٠) مستشارا إقليميا في (٢١) من جملة (٢٢) مجلس إقليمي فرنسي[٦].

بعد هذا البروز اللافت اتهم اليمين الوسط (المحافظون) فرانسوا متيران وحزبه الاشتراكي بأنهم المسؤولون عن بروز التيار اليميني المتطرف، لأن الرئيس متيران عاد بالانتخابات إلى نظام التمثيل النسبي، والذي بموجبه يحصل كل حزب على مقاعد في البرلمان بنسبة عدد الأصوات التي يحصل عليها في

[٦] **هدى جمال عبد الناصر ، المصدر السابق ، ص ١١-١٢ .**

الانتخابات، وذكروا بأن متيران عمد بالرجوع إلى هذا النظام من أجل تفادي خسارة محققة للحزب الاشتراكي في الانتخابات التشريعية للعام ١٩٨٦، ومنع وصولهم (اليمين الوسط) إلى السلطة، لهذا برز تيار حزب الجبهة الوطنية[٧].

وعلى الرغم من إن الانتخابات الرئاسية عادة ما تكون غير مواتية بالنسبة للمرشحين المتطرفين ، إلا إن (لوبان) حقق رقما قياسيا حتى ذلك الوقت في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في نيسان ١٩٨٨، حيث حصل على تأييد أربعة ملايين ونصف المليون ناخب يمثلون ١٤،٤ % من الأصوات المشتركة في الانتخابات. وهذا يدل على إن اليمين المتطرف أصبح عنصرا فاعلا في السياسة الفرنسية، خاصة بعد أن قوى مركزه في مختلف الأقاليم، وثبت ركيزته لدى الأوساط الاجتماعية كلها، وتعدى مؤيديه من التجار والعمال نسبة ٢٠ %[٨].

وتبرز ملاحظة جديرة بالاهتمام، وهي أن (لوبان) قد غيّر بهذه النتيجة ترتيب مراكز الأحزاب الفرنسية الفاعلة، فحل حزبه (الجبهة الوطنية) في المركز الرابع، وأخذ محل الحزب الشيوعي الفرنسي ، تاركا المركز الخامس له، بعد أن كان الأخير لعقود طويلة يحتل أحد المراكز الأربعة الأولى في ترتيب القوى السياسية في فرنسا[٩].

إلا إنه ومع حزيران ١٩٨٨ بدأ التحول في مركز الجبهة الوطنية السياسي، إذ حصلت على ٩،٨ % من الأصوات المشاركة في الانتخابات التشريعية، وذلك بعد أن ألغي العمل بنظام الانتخابات القائم على التمثيل النسبي، والعودة إلى نظام الأغلبية على مرحلتين، والقائم على التحالفات الانتخابية بالدرجة الأولى. وبالفعل قام اليمين المعتدل بإتباع إستراتيجية جديدة، وهي تقديم مرشح واحد منذ البداية يمثل تحالفا انتخابيا بين (التجمع من أجل الجمهورية) و(الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية). وقد أدى ذلك إلى تراجع دور الجبهة الوطنية في كثير من الحالات إلى مجرد مساند لمرشحي اليمين.

وتكرر المشهد نفسه في الانتخابات المحلية للمقاطعات في أيلول ١٩٨٨ حيث أدى نظام الانتخابات بالأغلبية على مرحلتين إلى انحسار نتائج التصويت لصالح الجبهة الوطنية إلى ٥،٢ % من الأصوات المشتركة بالانتخابات . واستمر التراجع الانتخابي للجبهة في الانتخابات المحلية في آذار ١٩٨٩

[٧] حميد شهاب أحمد ، انتخابات الرئاسة الفرنسية وفوز ميتران بولايته الثانية أيار ١٩٨٨ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد الرابع ، حزيران ١٩٨٩ ، ص ٧٠ .
[٨] هدى جمال عبد الناصر ، المصدر السابق ، ص ١٢ .
[٩] حميد شهاب أحمد ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

، فحصلت على ٢،٥ % من الأصوات ، وأثبت النظام الانتخابي الجديد أن اليمين المتطرف لا يمكن له أن يحقق نجاحا في ظله إلا إذا تحالف أو اتفق مع اليمين المعتدل[١٠].

بيد أن اللافت للانتباه إن الانحسار الانتخابي للجبهة الوطنية داخل فرنسا في أواخر الثمانينيات ، قابله استمرار نفوذها المتزايد على مستوى الانتخابات للبرلمان الأوروبي ، فقد حصلت في الانتخابات الأوروبية التي جرت في حزيران ١٩٨٩ على نسبة ١١،٨ % من الأصوات ، فظل اليمين المتطرف الفرنسي هو أهم تجمع يميني في الجماعة الأوروبية ، وتعود هذه النتيجة إلى إنها تحققت في ظل إطار نظام التمثيل النسبي الذي تطبقه الجماعة الأوروبية[١١].

وفي الانتخابات الرئاسية الفرنسية استمر تقدم (لوبان) ، فبعد أن حصل على ١٤،٤ % في الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٨٨ ، تقدم في الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٩٥ ليحصل على ١٥ % من الأصوات . ولكن تبقى النتيجة الأبرز التي حصل عليها اليمين المتطرف في تاريخه تلك التي تحققت في الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٢، إذ حصل (لوبان) في الدورة الأولى على نسبة أصوات غير مسبوقة في تاريخه وهي ١٦,٩٥ % أوصلته إلى المرحلة الثانية، والتي حصل فيها على ١٧,٨٥ % من أصوات الناخبين، مقابل ٨٢,١٥ % حصل عليها (جاك شيراك)[١٢]. وكانت هذه النتيجة بمثابة " زلزال " في الحياة السياسية الفرنسية ، ونتيجة كارثية تعرض لها اليسار الفرنسي والمتمثلة بخروج (ليونيل جوسبان) من سباق الرئاسة الفرنسية في المرحلة الأولى[١٣].

وكرد فعل على نتيجة المرحلة الأولى من الانتخابات ، اتحد اليمين المعتدل واليسار الفرنسي معا في سبيل مواجهة (لوبان) واليمين المتطرف، فقد خرجت كثير من المظاهرات، أهمها مظاهرة الأول من أيار ٢٠٠٢ التي ضمت أكثر من مليون ونصف المليون متظاهر أغلبهم من اليسار ضد (لوبان)، وعدّ المتظاهرون أن " الجمهورية في خطر"، وإنهم يتظاهرون للدفاع عن مبادئها. وخرجت شعارات من نوع "الجبهة الجمهورية" أي تلك التي تضم اليسار واليمين الديمقراطي في مواجهة (أعداء) الجمهورية من اليمين المتطرف. وخرج الإعلام الفرنسي عن حياده وشن حملة هائلة وغير مسبوقة، لم تحدث ضد أي من

---

[١٠] هدى جمال عبد الناصر ، المصدر السابق ، ص ١٢-١٣ .
[١١] المصدر نفسه، ص١٣.
[١٢] عمرو الشوبكي ، الانتخابات الرئاسية الفرنسية ٢٠٠٢ لماذا تقدم اليمين المتطرف ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٩ ، يوليو ٢٠٠٢ ، ص ١٨٨ .
[١٣] ستار جبار الجابري ، أوروبا تتجه نحو اليمين ، أوراق أوروبية ، العدد ١٠٥ ، ٢٠٠٢ ، ص ٣ .

مرشحي الرئاسة من قبل، وعدّت الصحف إن مظاهرة الأول من أيار هي أساسا ضد (لوبان)، وإن التصويت في الخامس من أيار ليس بالضرورة لصالح (شيراك)، وإنما هو أساسا ضد (لوبان)[١٤].

ويمكن من متابعة الجدول الآتي ملاحظة التطور الانتخابي الذي حصل في الموقف الانتخابي لليمين المتطرف الفرنسي (حزب الجبهة الوطنية) في العمليات الانتخابية الثلاث في فرنسا (الرئاسية والتشريعية والأوروبية)[١٥].

الموقف الانتخابي للجبهة الوطنية الفرنسية

الانتخابات الرئاسية	١٩٧٤	١٩٨٨	١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠٠٧
	% ٠,٧	% ١٤,٤	% ١٥	% ١٧,٨٥	% ١١
الانتخابات التشريعية	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٧	–
	% ٩,٨	% ٩,٩	% ١٢,٥	% ١٥	–
الانتخابات الأوروبية	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٩٤	١٩٩٩	–
	% ١١	% ١١,٩	% ١٠,٥	% ٩	–

٢– ايطاليا:

شهدت ايطاليا منذ مطلع التسعينيات توجها جديدا لليمين المتطرف في سياق التحولات التي عرفها النظام السياسي الايطالي في الحقبة نفسها، وأنشأ فاشّيو الحركة الاشتراكية الايطالية (MSI) القدامى حزبا جديدا ، هو التحالف الوطني (الفاشية الجديدة)، تحت قيادة المعتدل (جيانفرانكو فيني) الذي رغب بإعطاء صورة أقل تطرفا للانضمام إلى شراكة وثيقة وضرورية مع قطب اليمينيين (سليفيو بيرلسكوني) الذي فاز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٤، وقد أتاحت تلك الشراكة للتحالف الوطني أن يتجاوز بوضوح حد الـ١٠% من الأصوات المشاركة في الانتخابات التشريعية الثلاث الأخيرة، وهي كالآتي: (١٣,٥ % في العام ١٩٩٤) و (١٥,٧ % في العام ١٩٩٦) و(١٢ % في العام ٢٠٠٢). في حين إن سابقته (الحركة الاشتراكية الايطالية) كانت جامدة حول ٥ % خلال العقود السابقة[١٦].

أما حزب رابطة الشمال الايطالي والذي يعدّ من أقصى أحزاب اليمين الأوروبية تطرفا، فقد أيد "أوروبا المؤسسة على مبدأ الحكم الذاتي والفيدرالية الأوروبية"، واستطاع منذ تأسيسه في العام ١٩٨٤ تحت اسم "رابطة لومبارد" أن يوجد له قاعدة شعبية حصد من خلالها مقاعد نيابية في البرلمان الايطالي في العام ١٩٩٦، حيث حصل على ١٠ % من الأصوات، وهي النسبة التي أهلته لكي يمارس دورا في

[١٤] **عمرو الشوبكي ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .**
[١٥] **قام الباحث بتحديث الجدول ، والأصل لعمرو الشوبكي ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .**
[١٦] **جون ماركو ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .**

العملية الانتخابية الايطالية، وتبنى مواقف سياسية أكثر توازنا وعقلانية من بقية الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى، وخصوصا تجاه الوحدة الأوروبية، وإمكانية توسعها نحو الشرق، فضلا عن إنه وقف إلى جانب العملة الأوروبية الموحدة[١٧].

وحقق التحالف اليميني في ايطاليا والمؤلف من (سيلفيو برلسكوني) وحلفاؤه رابطة الشمال بزعامة (أمبرتو بوسي) اليميني المتطرف ، والتحالف الوطني (الفاشية الجديدة) انتصارا كبيرا في الانتخابات التشريعية التي جرت في أيار ٢٠٠١[١٨].

٣- بلجيكا :

برز في بلجيكا صراع بين المتحدثين باللغة الفلامنية والمتحدثين باللغة الفرنسية ، وشهدت أواخر الثمانينيات صعودا سريعا للكتلة الفلامنية، وهي حزب قومي انفصالي ومعاد للأجانب، تجاوز حد الـ١٠ % خلال سنوات التسعينيات، وكانت الكتلة قوية التنظيم، شديدة التأثير في بعض المدن مثل (انفرس)، حيث كانت تحصد ما بين ٢٠ % إلى ٣٠ % من الأصوات في التمثيل داخل البرلمانين البلجيكي والأوروبي[١٩].

إن هذه الكتلة (الكتلة الفلامنية) والتي تأسست في العام ١٩٧٧، وبعد أن توسعت قاعدتها الشعبية تدريجيا، استطاعت أن تحصل على ١٥ % من أصوات الناخبين في انتخابات مجلس النواب في حزيران ١٩٩٩، وتبنت مفهوما سياسيا تجاه الوحدة الأوروبية يختلف عن بقية الأحزاب اليمينية الأوروبية الأخرى، حيث ركزت على أوروبا الشعوب بدلا من البيروقراطية الأوروبية التي تفرضها المفوضية الأوروبية وأجهزة الاتحاد الأوروبي الأخرى[٢٠].

٤- النمسا :

اكتسب حزب الحرية النمساوي والذي تأسس في العام ١٩٤٦ طابعا راديكاليا تحت زعامة (يورغ هايدر) الذي تولى قيادته في العام ١٩٨٦ ، وتصاعدت نسبة التصويت للحزب ، إذ تجاوزت حاجز الـ ٢٠ % خلال الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٤ ، قبل أن يحصل الحزب على ٢٧,٦ % في الانتخابات الأوروبية في العام ١٩٩٦، ومن ثم حصوله على نسبة ٢٩،٩ % في الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٩.

---

[١٧] **ناظم عبد الواحد الجاسور ، المصدر السابق ، ص ٣ .**
[١٨] **ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص ٢ .**
[١٩] **جون ماركو ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .**
[٢٠] **ناظم عبد الواحد الجاسور ، المصدر السابق ، ص ٣ .**

وفتحت له هذه النتيجة السبيل لتشكيل الحكومة النمساوية من خلال ائتلاف حاكم ، الأمر الذي أفزع القارة الأوروبية، ودفع حكومات دول الاتحاد الأوروبي إلى مقاطعة النمسا، وتجميد عضويتها في الاتحاد، ولم تكتف بذلك بل اندفعت للمطالبة بإلغاء نتائج الانتخابات، واستبعاد حزب الحرية النمساوي بزعامة (هايدر) الذي اتهم بميوله النازية ومعاداة اليهود، وهي عقوبات سياسية لا سابق لها، إلا إن الحزب بقي في الائتلاف الحاكم. علما أن موقف الحزب كان قد تميز بمعارضته للوحدة الأوروبية خلال التصويت على انضمام النمسا في العام ١٩٩٤، وإصراره على عدم توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا[٢١].

والسؤال الذي يفرض نفسه هو لماذا خلقت نتائج انتخاب ديمقراطي حر كل هذه الردود الناقمة والرافضة؟ وما الضير من إشراك حزب قومي يميني يوصف بالتصلب في حكومة ائتلافية مع المحافظين؟

إن السبب ربما يعود إلى تصريحات وخطب زعيم الحزب (هايدر) التي أشادت ببعض سياسات الرايخ الثالث الألماني في مجال العمالة والتشغيل، واحتفائه بأبطال العهد النازي، وتحرشه بالجالية اليهودية النمساوية المعروفة بنفوذها الواسع في النمسا، ثم توعده للأجانب المقيمين في النمسا بالطرد والتهجير أو العزل في أحياء صحية بعد أن ترددت أنباء حول إصابة بعضهم بمرض السل والايدز.

بيد أن (هايدر) تراجع عن هذه الخطب والتصريحات بعد مضي عدة أشهر على تشكيل الحكومة، وأعلن رفضه ربط حزبه بالاتجاه النازي، وتشبثه بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشروع الاندماجي الأوروبي. وعليه فإن ما صدر من ردود أفعال إنما يعبر عن خشية المواطن والاتحاد الأوروبي على حد سواء. فالمواطن الأوروبي تذكر حينها مسألة تواطؤ فينا مع النازية، واستقبالها هتلر كزعيم منقذ في العام ١٩٣٨، لذلك خشي الرأي العام الأوروبي من حكومة ائتلافية نمساوية يحتل اليمين المتطرف فيها خمس وزارات بما فيها وزارة الدفاع.

وعلى صعيد الحياة السياسية الأوروبية فإن الحدث النمساوي يعني احتمالات تخلخل التوازن السياسي التقليدي الذي كان قائما على حكم اليمينيين واليساريين المعتدلين، وهامشية الاتجاهات السياسية المحافظة واليمينية المتطرفة.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي فإن الاتحاد أصبح أمام امتحان عسير وهو في طريق استكمال الوحدة الاندماجية الأوروبية، إذ أصبح يعيش في أزمة تتناقض بين تنصيب نفسه داعية للديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا والعالم، وبين تدخله للحيلولة دون تنفيذ نتائج الانتخابات التي أملتها صناديق الاقتراع في النمسا، وأكد هذا التدخل والعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على النمسا الخروج عن فلسفة

[٢١] **ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص ٢ .**

الاتحاد الأوروبي السياسية التي تضمنها البند السابع من المعاهدة، وهي أن "الاتحاد الأوروبي يقوم على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ودولة القانون"، لأن ما جرى في النمسا جاء منسجما مع مضمون هذا البند، أي أن الحكومة جاءت عن طريق الانتخاب[٢٢].

٥- ألمانيا :

أدى توحيد ألمانيا إلى تنشيط فعالية أحزاب اليمين المتطرف، وهو ما ينذر بعودة الأفكار النازية، فبرز على الساحة السياسية حزب الجمهوريين الذي تأسس في العام ١٩٨٣ ويرأسه (رالف شلايدر). وحقق تقدما في الانتخابات المحلية في العام ١٩٩٢ بعد أن حصل على ١٠،٩ % في ولاية (بادن فورتمبرغ)، وعلى الرغم من إنه لم يحقق النسبة التي كان يتوقعها في الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٨، إلا إن رؤيته الخاصة بمشاريع الوحدة الأوروبية أوجدت له مكانة في الأوساط الشعبية التي تعاني من معدلات البطالة المرتفعة[٢٣].

وعلى الرغم من عدم نجاح اليمين المتطرف في الحصول على تمثيل في البوندستاج، إلا إنه أمكن ملاحظة ظاهرتين مقلقتين خلال العقد الماضي، فمن جهة حقق اليمين المتطرف الألماني على الرغم من انقسامه إلى أحزاب عدة (وهي الجمهوريين واتحاد الشعب الألماني DVU، والحزب الوطني الديمقراطي NPD) نجاحات انتخابية أبان الانتخابات الإقليمية أو الأوروبية، ومن جهة شهدت حقبة التسعينيات هجمات ضخمة وقاتلة ارتكبت بأسلوب أكثر أو أقل عفوية، استهدفت أساسا المجتمع التركي المهاجر أو طالبي اللجوء[٢٤].

٦- الدانمارك :

يعود تأسيس حزب الشعب الدانماركي إلى حركة انشقاقية حدثت في حزب التقدم، وحصل الأول بعد الانشقاق على ٧,٤ % من أصوات الدانماركيين في الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٩٨، الأمر الذي أجلس في قاعة البرلمان (١٣) عضوا من مجموع أعضاء المجلس النيابي الذي يبلغ تعداده (١٧٩) عضوا، محتلا حينها المرتبة الخامسة. ثم أخذت مكانته بالتزايد، وخاصة في الانتخابات البرلمانية في تشرين

---

[٢٢] **نزار عبد اللطيف الحيالي ، صعود اليمين المتطرف في النمسا : الدلالات والمؤشرات ، أوراق أوروبية ، العدد ٣٥ ، آذار ٢٠٠٠ ، ص ١-٤ .**

[٢٣] **ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص ٤ .**

[٢٤] **جون ماركو ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .**

الثاني ٢٠٠١، من خلال نتيجة الـ١٢% التي حققها الحزب، مما أتاح لحزب الشعب أن يتقدم إلى المرتبة الثالثة في ترتيب الأحزاب السياسية الدانماركية، مما حفزه على ممارسة الضغوط على الحكومة الدانماركية المحافظة منذ ذلك الحين[٢٥].

٧- هولندا:

تعد هولندا من البلدان المشهورة بتسامحها تجاه الأقليات، وحتى مدة متأخرة كانت قد تجنبت صعود اليمين المتطرف، إلا إن المدة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ شهدت تصاعدا في معاداة الأجانب في هولندا، وسجل فيها أكبر عدد من الهجمات ضد المسلمين في أوروبا. بيد أن الصدمة جاءت مع الانتخابات المحلية في آذار ٢٠٠٢، ففي روتردام إحدى المدن الأكثر أهمية في هولندا حقق عالم الاجتماع الشاذ جنسيا ذو الأربعة وخمسين عاما (بيم فورتيون) وغير المعروف حتى الانتخابات بستة أشهر نتيجة غير متوقعة وكبيرة جدا، بلغت ٣٤%. وجعل هذا الحدث الكبير من (فورتيون) في بضعة أسابيع شخصية سياسية من المرتبة الأولى، ومرموقا بشدة خلال حملة الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في ١٥ أيار ٢٠٠٢. وأدى اغتياله إلى إثارة موجة تعاطف كبيرة سمحت لقائمته بتحقيق نتيجة مدهشة في الانتخابات بلغت ١٧%، مما جعلها الحزب السياسي الثاني في البلاد[٢٦].

إن صدمة حزب العمال الهولندي الحاكم بنتائج انتخابات ١٥ أيار ٢٠٠٢ التشريعية جعلت رئيس الوزراء المنتهية ولايته (فيم كوك) يقول : " إنها أوقات صعبة تعيشها الاشتراكية الديمقراطية في هولندا وأوروبا". وأضاف قائلا: "لقد تلقينا عددا لا يحصى من الضربات". وكتبت صحيفة (لاريبوبليكا) الايطالية في اليوم التالي إن "خط ماجينو لليسار تبعثر إلى أشلاء"، وتابعت الصحيفة: "إن جبهة اليسار تراجعت في روما وكوبنهاغن ولشبونة وباريس ولاهاي"، مضيفة إن أوروبا تتابع سباقها إلى اليمين[٢٧].

٨- سويسرا :

تأسس حزب الشعب السويسري في العام ١٩٧١ برئاسة (كريستوف بلوشير)، ويعد ثاني أقدم أحزاب اليمين المتطرف المعاصرة في أوروبا بعد حزب الحرية النمساوي. وحصل الحزب على ٢٣% من الأصوات في الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الأول ١٩٩٩.

---

[٢٥] **ناظم عبد الواحد الجاسور ، المصدر السابق ، ص ٣ .**
[٢٦] **جون ماركو ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .**
[٢٧] **ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص ٣ .**

والحزب يتبع سياسة واضحة ضد انضمام سويسرا للاتحاد الأوروبي ، ودافع عن الهوية الوطنية، مما أكسبه شعبية كبيرة ، مؤكدا على إن انضمام سويسرا إلى الاتحاد الأوروبي كلفها وسيكلفها غياب" قيم الديمقراطية المباشرة"[٢٨].

وقد فتح قاض في مدينة (بيين) غرب سويسرا تحقيقا بعد تصريحات أدلى بها زعيم الحزب كرر فيها آراء زعيم اليمين المتطرف في فرنسا (جان ماري لوبان) الذي رأى إن غرف الغاز "تفصيل في التاريخ"، وذلك عندما أعلنت مؤسسة سويسرية أنها أنجزت دفع (١٨٠) مليون دولار تعويضات ليهود ناجين من المحارق النازية أثناء الحرب العالمية الثانية[٢٩].

وفي الانتخابات التشريعية التي حدثت في تشرين الأول ٢٠٠٧ حقق الحزب المرتبة الأولى من بين الأحزاب السويسرية، وعدّت هذه النتيجة من النتائج الباهرة التي حققها ويحققها اليمين المتطرف في أوروبا.

٩- بريطانيا:

يعد الحزب القومي البريطاني حزبا يمينيا متطرفا ، وقد فاز بثلاثة مقاعد في الانتخابات المحلية التي جرت في بريطانيا لانتخاب المجالس البلدية في أيار ٢٠٠٢، وحقق الفوز بهذه المقاعد في بلدة (بيرنلي) التي شهدت اضطرابات وحالة توتر عرقية قبل الانتخابات. وعلى الرغم من أن هذا الفوز يبدو ضئيلا إذا ما قورن بعدد المقاعد التي جرى التنافس عليها، إلا إنه كان الأول من نوعه خلال عشر سنوات[٣٠].

ثانيا: أفكار اليمين الأوروبي المتطرف وشعاراته

بناءا على رؤيتها للتاريخ، وخطابها، وإستراتيجيتها، وناخبيها، تكشف أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية في الواقع عددا من الخصائص المشتركة التي تشكل خصوصيتها، ويبدو الإلمام بهذه الخصائص المشتركة، والتي لا تنفي مع ذلك وجود اختلافات مهمة داخلها، حيويا بالنسبة لنا، لأنه سيتيح تحديدا أفضل لتلك الظاهرة، والبدء في فهم أسبابها العميقة.

ومن منظور تاريخي فإن السؤال الأول الذي يتوارد إلى الذهن يتمثل في التساؤل عما إذا كان اليمين المتطرف الأوروبي اليوم هو وريث فاشية ونازية ما قبل الحرب العالمية الثانية؟ ويمكننا اعتقاد ذلك عندما نستمع إلى (جون ماري لوبان) وهو يعلن أن معسكرات الإبادة النازية كان "تفصيلا" تاريخيا، أو يورغ هايدر وهو يؤكد أن جنود قوات الدفاع الألمانية أبان الحرب العالمية الثانية أتاحوا تأسيس الديمقراطية في أوروبا. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحركات السياسية تلك لا تنادي علانية في برامجها بالميراث النازي أو

[٢٨] ناظم عبد الواحد الجاسور ، المصدر السابق ، ص ٢ .
[٢٩] ينظر : صعود اليمين المتطرف في أوربا تحولات خطيرة ، على الرابط :http:www.annabaa.org
[٣٠] ينظر الرابط :http:www.annabaa.org

الفاشي، بل وصل الأمر لسعي بعض القادة إلى التبرؤ من هذا التراث، إذ أعلن (بيم فورتيون) إنه صدم من الرأي الذي تبناه لوبان بخصوص معسكرات الإبادة النازية[٣١].

وتعد الهجرة إحدى الأسس المهمة في خطاب اليمين المتطرف في أوروبا ، فقد كان لتوظيف قضية الهجرة دور كبير في نهضة أحزاب اليمين المتطرف، فكتب (بيم فورتيون): "لقد امتلأت هولندا، ويجب أن تغلق أبوابها". وكرر (لوبان) مقولته: "الفرنسيون أولا"، كما طالب بالنص في الدستور على ما يدعوه "الأولوية الوطنية". وأصبح المهاجر في نظر اليمين المتطرف هو السبب الرئيس لكل ما هو سيء: البطالة، والجريمة، والتعليم، وأتاح هذا التعيين للمهاجر ككبش فداء إضفاء الشرعية بشكل ما على الصحوة المتنامية لمعاداة الأجانب والعنصرية. إلا إن حدود تلك الظاهرة تختلف وفقا للأحزاب والبلدان، والعرب في الأغلب، والمسلمون بشكل أكثر عمومية هم الذين تستهدفهم تلك الحركات في المقام الأول. فانتقد (برونو ميجريه) في فرنسا ما أسماه "أسلمة فرنسا"، ووصف (بيم فورتيون) في هولندا الإسلام "بالثقافة المتخلفة". وكان الأفارقة ورعايا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مستهدفين كذلك. وذهب (يورغ هايدر) بعيدا في إعادة طرح الآراء النازية، ولكن بدلا من تطوير نظرية بيولوجية على طريقة النازيين، فإن أغلب حركات اليمين المتطرف الأوروبي تطالب بإنقاذ القيم الأساسية للحضارة الغربية المهددة وفقا لهم من قبل العولمة وفكرة المواطنة العالمية[٣٢].

لقد ربط (لوبان) بين ظاهرتي زيادة نسبة المهاجرين الأجانب وارتفاع نسبة البطالة، وابتكر صورا مثيرة للسخرية من أجل الاستخفاف بالأجانب والمهاجرين المقيمين في فرنسا، فتارة اتهمهم بأنهم المسؤولون وحدهم عن ارتفاع معدلات الجرائم في فرنسا، وتارة عدّ المسلمين منهم مصدر تهديد ثقافي وديني، وتارة ثالثة وصف زيادة أعدادهم بالغزو الذي يهدد النقاء العرقي "الرجل الأبيض الفرنسي"[٣٣].

ويعد انعدام الأمن أيضا ثابتا آخر من ثوابت خطاب اليمين المتطرف الأوروبي وبرامجه ، ويتم ربطه بالقضية السابقة. حيث يدعي اليمين المتطرف إن اللصوص والمجرمين هم من الأجانب في الأغلب الأعم، وقد استثمر (لوبان) بمهارة قيام أحد المختلين عقليا بقتل عدة أشخاص في إحدى المدن الفرنسية عشية بدء الانتخابات الرئاسية، ووضع مشكلة الأمن على رأس الجدل السياسي والانتخابي، محولا بذلك موقفه

[٣١] جون ماركو ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .
[٣٢] المصدر نفسه ، ص ١٩٤-١٩٥ .
[٣٣] عمرو الشوبكي ، المصدر السابق ، ص ١٨٨-١٨٩ .

العنصري من المهاجرين إلى مشكلة واقعية تمس قطاعات أوسع من المجتمع الفرنسي، وليس فقط دائرة أنصاره العنصرية[٣٤].

فضلا عن ذلك فإن البطالة، والتدهور الاقتصادي، وفداحة الضرائب، وضعف الشرطة، ورخاوة العدالة، والمستوى السيئ للنظام التعليمي طرحت في خطاب اليمين المتطرف أشبه ما تكون "بالحزمة الشاملة"، على الرغم من مواطن تنافرها وقصورها من حيث البرامج[٣٥].

إن (جون ماري لوبان) كونه أبرز المعبرين عن اليمين المتطرف في فرنسا على وجه الخصوص، وأوروبا عموما، رفض بقاء فرنسا داخل الاتحاد الأوروبي ،كما طالب بعودة الفرنك الفرنسي، ومواجهة العولمة والهيمنة الأمريكية، ودعا إلى ما أسماه "تفضيل الوطني قبل الأجنبي في الوظائف، والفرنسي في مواجهة الأجنبي في الخارج". وطالب أيضا بوضع نظام حمائي شامل ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا يحيط بفرنسا. فالتراث الفرنسي، بحسب لوبان، يجب تنقيته من "الشوائب" التي وضعها المثقفون الفرنسيون من أصول غير فرنسية، وحمايته من الغزو الثقافي الأجنبي وتحديدا الأمريكي. كذلك حماية المنتجات الفرنسية بفرض الضرائب الجمركية على البضائع الأجنبية، وحماية النظام السياسي والاجتماعي بعدم إعطاء الجنسية الفرنسية إلا لمن كان أحد والديه فرنسيا "أصليا"، مع طرد الأجانب جميعا الذين يعيشون بصورة غير شرعية[٣٦].

ومن القضايا المهمة التي اهتمت بها أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا هي شعبويتها ورغبتها في الانتشار على نطاق واسع. ويتمثل غرضها في الوصول إلى مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية، وكذلك مختلف الفئات العمرية والناخبين جميعا، سواء من اليمين أو اليسار، في طرح نفسها ليس كونها حزبا أيديولوجيا أو تكنوقراطيا ، ولكن كونها حزبا شعبيا. ومما له دلالة رمزية واضحة ما أعلنه (لوبان) على الصفحة الأولى من منشوره الانتخابي خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية في العام ٢٠٠٢ من إنه "ينتمي اقتصاديا إلى اليمين، واجتماعيا إلى اليسار، وقوميا إلى فرنسا". ويرى أنصار الشعبوية إنها تعني: "المطالبة برد السلطة إلى الشعب، واستعادتها من نخب حاكمة غير كفوءة ومتواطئة وفاسدة ومختلفة حول المصالح الحقيقية للشعب والأمة"[٣٧].

---

[٣٤] **المصدر نفسه، ص١٨٩.**
[٣٥] **هدى جمال عبد الناصر ، المصدر السابق ، ص ١٤-١٥ .**
[٣٦] **عمرو الشوبكي ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .**
[٣٧] **جون ماركو ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .**

أما الجوانب الاقتصادية، فإن العقيدة الحاكمة لأحزاب اليمين المتطرف تبدو غامضة ومتغيرة بدرجة كبيرة جدا من بلد إلى آخر، ففي فرنسا نادت الجبهة الوطنية لمدة طويلة جدا بليبرالية جديدة، ولكن مع نمو جماعتها الانتخابية الشعبية، أخذ خطاب (لوبان) اتجاها أكثر اجتماعية، ومع مهاجمته للعولمة، والشركات عابرة القارات والقومية، والتخلي عن العملة المحلية، وإزالة الحواجز الجمركية، أخذ حزبه يتبنى بوضوح متزايد أطروحة الطريق الثالث بين الرأسمالية والاشتراكية. ومن جانبه أخذ التحالف الوطني في ايطاليا الطريق المضاد، فعلى الرغم من كونه وريثا للفاشية، فإنه تبنى بشكل متزايد ليبرالية اليمين الايطالي الجديد الأمر الذي أتاح له الانضمام إلى ائتلافات (سليفيو بيرلسكوني) الحكومية.

فضلا عن ذلك فإن اليمين المتطرف في أوروبا ينقسم تجاه مسألة أوروبا الموحدة إلى معسكرين، فمن جهة ترفض الجبهة الوطنية الفرنسية وحزب الحرية النمساوي وأغلب أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية أوروبا الموحدة وتدعو إلى الدفاع عن السيادة والهويات الوطنية، ومن جهة أخرى تؤثر كتلة (فلمز) البلجيكية وعصبة الشمال الايطالي وحركات اليمين المتطرف الإقليمية خيار أوروبا ضد الدول القومية.

ويوضح هذان المثالان بشكل جلي إن تناقضات مجموعة المقولات الأيديولوجية والبرامجية لليمين المتطرف وحدودها يوازنها تجانس إستراتيجية الشعبوية التي تستجيب لهواجس الشعوب المعنية ، وبالتالي تحقيق نجاحات انتخابية.

إن تحول الأوروبيين بسرعة كبيرة عن أحزاب يسار الوسط المسيطرة على الساحة السياسية آنذاك تعود، وكما يؤكد كثير من الأوروبيين، ليس إلى الأفكار المتطرفة التي لا تجد الأحزاب اليمينية حرجا في إظهارها، وإنما إلى جمود التيار اليساري المعتدل، وعجزه عن تحقيق وعود سابقة لأسباب ذاتية، أو بتأثير ضغوط أصحاب الأموال وسواها من العوامل الخارجية. ويمكن القول بأن ما عرف حديثا تحت عنوان "الطريق الثالث" أو "الأحزاب الإصلاحية" بعد العام ١٩٩٨، إنما كان جوابا على موجة التشدد الرأسمالي الجديدة التي غلبت على ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية[٣٨].

الخاتمة :

شهدت حقبة الثمانينات والتسعينيات صعودا لافتا لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا من خلال الحضور الكبير وغير المتوقع في الانتخابات المحلية والتشريعية والأوروبية في عدد كبير ومهم من دول الاتحاد

[٣٨] **ينظر : نبيل شبيب ، يسار أوروبا يأكل نفسه ، مقال منشور على الرابط :http:www.islamonline.net**

الأوروبي، وعلى الرغم من اختلافه بين دولة وأخرى إلا إن تنامي صوت اليمين المتطرف يعكس في الواقع أزمة الأنظمة السياسية الأوروبية في مجملها.

ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية تمكن اليمين المتطرف في أوروبا من تحرير الخطاب العنصري، فقبل هذه الحقبة لم يجرؤ أي سياسي على أن يتهم بالعنصرية. أما الآن فيمكن للسياسي أن يعلن بكل هدوء بأنه عنصري، وهو آمن من أي رد فعل احتجاجي . فبعد أن كانت العنصرية تعدّ من المحرمات بعد تجارب النازية والفاشية وحكومة فيشي الموالية للنازية، اتجهت أحزاب اليمين المتطرف إلى خلق عنصرية شعبوية (جماهيرية) تتواءم مع خطابها السياسي.

إن صعود تيار اليمين المتطرف في أوروبا لا يرجع فقط إلى قوة التيار الذاتية، أو الحاجة الشعبية له فحسب، وإنما يعبر عن أزمة مستحكمة لليمين المعتدل واليسار المعتدل في أوروبا على حد سواء.